مجتمع

زلزال يضرب بابوا غينيا الجديدة

ضرب زلزال بقوة 5,3 درجات على مقياس ريختر مقاطعة سيبيك الشرقية في بابوا غينيا الجديدة. وحددت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية مركز الزلزال على بعد 27 كيلومتراً من شمال مدينة أمبونتي، وبعمق 8,6 كيلومترات. ولم ترد أنباء عن خسائر بشرية أو مادية. وتقع بابوا غينيا الجديدة في منطقة تسمى بالحزام الناري التي تمتد على طول سواحل المحيط الهادئ، وتضم 90% من البراكين النشطة في العالم، وشهدت البلد الصغير في فبراير/ شباط 2018 زلزالاً مدمراً أسفر عن نحو 100 قتيل وطمر عشرات القرى. (الأناضول)

55 مفقوداً بانهيارات نيبال الأرضية

أعلنت الشرطة في نيبال، الاثنين، أن 55 شخصاً لا يزالون في عداد المفقودين بعد ثلاثة أيام من حادث جرف انهيارات أرضية حافلتين في منطقة تشيتوان التي تبعد نحو 86 كيلومتراً من غربي العاصمة كاتماندو، وقالت إنه «لا أمل في العثور على ناجين». وأدت الانهيارات الأرضية والفيضانات الناجمة عن الأمطار الموسمية إلى مقتل 91 شخصاً على الأقل في نيبال منذ منتصف يونيو/ حزيران الماضي. وأعقب ذلك إعلان الحكومة خططاً لحظر حركة الحافلات ليلاً في الأماكن التي تفتقر إلى مرافق التنبؤ بالطقس. (رويترز)

حملة تطعيم في أفغانستان (سناء الله سيام/ فرانس برس)

إهمال كبير لتطعيم الأطفال

حذرت الأمم المتحدة، أمس الاثنين، من أن معدلات تطعيم الأطفال تشهد ركوداً في أنحاء العالم، ولم تسترجع مستوياتها قبل جائحة كوفيد-19. وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية في بيان مشترك: «مقارنة بما قبل الجائحة عام 2019 لم يجر تطعيم 2,7 مليون طفل أو لم يحصلوا على كل اللقاحات اللازمة عام 2023. وأشارت المديرة العامة لـ«يونيسف» كاثرين راسل إلى أن «بلداناً كثيرة تواصل إهمال عدد كبير جداً من الأطفال». وأورد البيان أن عام 2023 شهد تلقي 84% فقط من الأطفال (108 ملايين طفل)، ثلاث جرعات من لقاح الخناق والكزاز والسعال الديكي (اللقاح الثلاثي DTP)، عام 2023، علماً أن الجرعة الثالثة تشكل مؤشراً رئيسياً للتغطية العالمية للقاح. وكان هذا المعدل 86% قبل الجائحة في نهاية عام 2019. وعام 2023 تلقى 14,5 مليون طفل في العالم «صفر جرعات» من اللقاح، مقابل 13,9 مليون طفل عام 2022، و12,8 مليوناً عام 2019. وحذرت رئيسة قسم التطعيم في منظمة الصحة العالمية كايت أوبراين من أن «ارتفاع مؤشر صفر جرعات يعني أن حياة الأطفال الأكثر ضعفاً في خطر». ويعيش نصف أطفال العالم غير المطعّمين في 31 بلداً تشهد صراعات، حيث يتعرّضون لخطر الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها بسبب انعدام الأمن. وتزيد هذه الفوارق في مستوى التغطية اللقاحية انتشار أمراض مثل الحصبة، أحد أكثر الأمراض المعدية انتشاراً، وسط تزايد كبير في تفشي الأوبئة بأنحاء العالم.
(فرانس برس)

حملة مؤاخاة لعلاج جرحى غزة

بيروت ـ **انتصار الدنان**

أطلقت العديد من المبادرات لمساندة أهالي قطاع غزة وإيصال المساعدات اللازمة لهم منذ بدء العدوان الإسرائيلي قبل عشرة أشهر. من بين تلك مبادرات من خارج غزة، وأحدها مشروع «لنداوي جراحهم» للكفالات العلاجية الذي يهدف إلى علاج عدد من المرضى والمصابين الذين تم نقلهم إلى عدد من البلدان.

وعن مشروع «لنداوي جراحهم» وأهدافه، قال المتحدث باسم المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج زياد العالول لـ«العربي الجديد»: «يندرج المشروع ضمن حملة المؤاخاة التي أطلقت في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج منذ الأشهر الأولى للعدوان وحرب الإبادة الإسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة. ونهدف من خلال المشروع إلى تقديم دعم طبي لعدد من المرضى والجرحى من خلال إجراء 271 عملية جراحية في مستشفى يافا بمنطقة دير البلح، وهي عبارة عن 115 عملية جراحة داخلية و24 عملية جراحة عظمية و16 عملية جراحة عينية، و33 عملية جراحة أنف وأذن وحنجرة، و39 عملية جراحة بولية. وسيشرف على هذه العمليات 19 طبيباً متخصصاً». وعن سبب إطلاق المشروع، يقول العالول: «يأتي المشروع في ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة بسبب استمرار العدوان على شعبنا في قطاع غزة، وفي ظل الاستهداف المتعمد من قبل الاحتلال للمدنيين وقصف المستشفيات، وتدمير المراكز الطبية، وقتل واعتقال الطواقم الطبية، لذا يندرج المشروع في إطار تعزيز صمود شعبنا الفلسطيني في غزة، وتقديم الدعم العلاجي التام للمرضى والجرحى، كما باقي مشاريع حملة المؤاخاة التي ندعم من خلالها شعبنا في الداخل بمقومات الصمود لمواجهة وإفشال المشاريع الإسرائيلية التي تهدف إلى تهجير شعبنا الفلسطيني».

ومنذ سيطرته على معبر رفح، يمنع جيش الاحتلال نحو 20 ألفاً من جرحى ومرضى قطاع غزة من السفر للعلاج خارج القطاع، المسجلين في قوائم انتظار السفر التي كانت تضم عدة آلاف يحتجون السفر بصفة عاجلة.

وفي مطلع شهر إبريل/ نيسان الماضي، كان عدد الذين يحتاجون إلى السفر أكثر من 10 آلاف جريح ومريض، وكانت تجري محاولات لزيادة أعداد المقبولين، وتسريع الإجراءات، ثم زادت الأعداد مع تصاعد القصف الإسرائيلي وخروج غالبية مستشفيات القطاع عن الخدمة، ومنذ السابع من مايو/أيار، بات الجميع محروماً من العلاج في الخارج. وعن كيفية تنفيذ المشروع وتقديم العلاجات اللازمة للمرضى والجرحى، يقول العالول: «ينفذ طاقم حملة المؤاخاة في قطاع غزة مشروع تقديم العلاجات. وجرى جمع المعلومات اللازمة عن المرضى والجرحى من خلال الجهات المعنية في قطاع غزة، وهي وزارة الصحة الفلسطينية، كما تحددت احتياجات العمليات الجراحية وتقديراتها بحسب الاحتياجات الطبية المتوفرة في قطاع غزة لإجراء العمليات، فيما يمنع الاحتلال منذ أشهر إدخال المساعدات الإنسانية والطبية والوقود إلى قطاع غزة. وستشمل العمليات الجراحية أطفالاً ونساءً ورجالاً وكباراً في السن هم في أمس الحاجة للعلاج».

وعن طريقة دعم الحملة وتوفير المبالغ المالية اللازمة للعلاجات، وإذا كانت هناك مشاريع أخرى، يقول العالول: «طبعاً هناك مشاريع عدة ضمن حملة المؤاخاة التي أطلقها المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، ويجري توفير الدعم والمساندة من عائلات فلسطينية وعربية وإسلامية وأحرار العالم خارج فلسطين لأبناء شعبنا في قطاع غزة. ومن المشاريع التي أطلقها المؤتمر الشعبي عيديتك فرحة لأطفال غزة، حيث كانت نظمت فعّاليات ترفيهية عدة للأطفال خلال عيدي الفطر والأضحى.

وتأسس المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في 25 فبراير/ شباط 2017 في مدينة إسطنبول، عبر تجمع حاشد يزيد عن ستة آلاف فلسطيني حول العالم، بهدف تفعيل دور الفلسطينيين بالخارج في المشاركة السياسية وتفعيل دورهم في صناعة القرار الوطني.

مشاريع أخرى

إلى جانب مشروع «لنداوي جراحهم» للكفالات العلاجية الذي يندرج ضمن حملة المؤاخاة التي أطلقت في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، هناك مشاريع الاستجابة العاجلة للنازحين في شمال مخيم جباليا، وآخر لتقديم كفالات مالية في مختلف مدن القطاع، وتشغيل آبار وتزويد العائلات المتضررة بالمياه.

تحقيق

خيارات النجاة

شاطئ البحر مخيماً للمهجرين

تسببت مجزرة المواصي في تضييق المساحات المتاحة للنازحين، وأدت إلى تلاصق الخيام، ما اضطر كثيرين لنقل خيامهم إلى أماكن قريبة من الشاطئ

خيام ملاصقة للبحر في دير البلح (مجدي فتحي/ Getty)

غزة ـ **أمجد ياغي**

تتزايد أعداد النازحين في بعض مناطق قطاع غزة في ظل استمرار التهديدات الإسرائيلية وتكرار المجازر، ويحاول كثيرون الابتعاد عن الزحام والهروب من التجمعات التي تجعلهم عرضة للمخاطر أو القصف، ومن بين الوجهات الأبرز إقامة خيام على شاطئ البحر مباشرة، رغم تعرض منطقة الشاطئ لقصف خلال الشهر الماضي. وتنتشر الخيام على طول الساحل في مناطق غربي القطاع، خصوصاً ما بين غربي منطقة المواصي وصولاً إلى منطقة مخيم النصيرات، رغم أن الخيام الملاصقة للبحر تتعرض في بعض الأحيان للغرق نتيجة المد والجزر، ما يدفع أصحابها لوضع سواتر رملية لحمايتها.

ويوجد العدد الأكبر من النازحين في منطقة المواصي ومدينة دير البلح وبلدة الزوايدة وبعض مناطق مخيم النصيرات، وهي مناطق مكتظة بمعاني سكانها ظروفاً صعبة مع مرور الأيام في ظل عدم دخول المساعدات واستمرار إغلاق المعابر الذي يمنع الآف الشاحنات من دخول القطاع، فضلاً عن المعاناة بسبب انهيار المنظومة الصحية رغم الأعداد الكبيرة للجرحى والمرضى. نزح مؤمن نوفل إلى المواصي، ونصب خيمة في المنطقة المطلة على جامعة الأقصى، لكن مع تزايد الأعداد وتلاصق الخيام، قرر نقل خيمته إلى الشاطئ هرباً من الزحام ومن النفايات المتراكمة، وأملاً في الحصول على بعض الأمان رغم تيقنه من أنه لا مكان آمناً في قطاع غزة. يقول نوفل لـ«العربي الجديد»: «بعد قضاء ليلتين في خيمة بالقرب من شاطئ البحر لم أشعر بأن الحال مختلف كثيراً عن البقاء في خيمة بمناطق الزحام، لكن يرضيني قليلاً التفكير بأنني أشاهد البحر طوال الوقت، أي قصف إسرائيلي يحصل في مناطق الخيام المكتظة بالمواصي يوقع الكثير من الضحايا، لكن المكان هنا غير مكتظ كثيراً. نعيش في سجن، ونهرب إلى زاوية منه في كل يوم، والسجان يصطادنا بكل سهولة».

يضيف: «الرطوبة مرتفعة، لكن صوت الأمواج يبعث بعض الراحة، والوجود على الشاطئ يمثل أملاً أخيراً ومحاولة لكي يتناسى أطفالنا مشاهد الموت التي طالعوها في المجزرة الأخيرة. كنت أخاف أن يقصفنا الاحتلال في المواصي فيدفن أحد أفراد اسرتي تحت الرمال ويموت بهذه الطريقة، وقد حصل هذا أخيراً مع عدد من النازحين، وهذا ضمن الأسباب التي دفعتني للانتقال». ودمرت المجزرة الأخيرة أكثر من 20 خيمة من خيام النازحين، ما دفع العديدين منهم للتوجه نحو مخيم النصيرات ومخيم دير البلح، والباقون اتجهوا إلى الشاطئ. من بين هؤلاء محمد الشنطي، الذي دمرت خيمته بسبب شدة القوة التدميرية للقصف، لكن من حسن حظه أنه استطاع إخراج ما تبقى منها من تحت الركام التي غمرتها وأصلحها قدر استطاعته، لكنها أصبحت رديئة للغاية، فقرر نقلها إلى شاطئ البحر، ونصبها على مقربة من المياه، لكن الأمواج سرعان ما أغرقتها، فنقلها إلى الخلف قليلاً حتى لا تغرق مجدداً.

يقول الشنطي لـ«العربي الجديد»: «لو كنت أملك قارباً لقررت العيش فيه مع عائلتي داخل البحر من دون تردد، فالظروف القائمة تحتم علينا الابتعاد عن التجمعات قدر الإمكان، والاحتلال أجبرنا على الوجود في منطقة محددة، وهو يرغب في قتلنا جميعاً، ولهذا يكرر تلك المجازر المروعة. البحر كان دائماً رحيماً بنا كوننا نعيش حصاراً إسرائيلياً مطولاً، وهو متنفسنا الوحيد، ونهرب إليه في كل وقت، فنشكو إليه همومنا، ونستريح عندما نجلس أمامه، لكن في الكثير من الأحيان نسمع أصوات البوارج الحربية التي تقصف مناطق المنطقة الشمالية ومدينة رفح، وتكون الأصوات مرعبة، ونشعر بالقلق من أن تلاحقنا المجازر على الشاطئ بأي حجة».

يضيف: «القلق يلاحقنا على شاطئ البحر، وهو حاضر لأن أعداد الناس تتزايد كل يوم، فالشاطئ هو الملاذ الأخير بالنسبة لنا، ولا تزال فيه مساحات فارغة لنصب الخيام، لكن التربة لا يمكن الاعتماد عليها لتركيز الخيمة فيها، ولو كان العيش في السماء متاحاً لذهبنا إلى السماء، وكل يوم ندعو الله أن يعمي أعينهم عنا، فنحن لا نريد سوى الأمان». ويعتبر أكبر تجمع لخيام النازحين المطلة على شاطئ البحر هو الكائن بين مدينة دير البلح وبلدة الزوايدة، لأن تربة الشاطئ في تلك المناطق أكثر تماسكاً، وجرت إقامة الكثير من الخيام فيها، بعضها جلدية وأخرى خشبية، وأخرى مصنوعة من أغراض جمعها النازحون، تضم الأقمشة وأكياس البلاستيك وأكياس المساعدات الإنسانية.

استطاع عامر عزام صناعة خيمة مكونة من الخشب وبعض القطع الجلدية التي وضعها على السقف مع أكياس بلاستيكية للتغطية بسبب عدم توفر أي من المواد الخام لصناعة الخيام في الأسواق، وعدم توفر الخيام ضمن المساعدات الشحيحة التي تصل، والتي كانت في السابق تضم بعض الخيام، أو وسائل صنع الخيام، قبل أن يتوقف دخولها قبل أكثر من شهرين مع بدء العملية العسكرية على مدينة رفح، والتي جرى خلالها احتلال معبر رفح في السادس من مايو/ أيار الماضي. يقيم عزام على شاطئ بلدة الزوايدة في وسط القطاع بالقرب من مدينة دير البلح، وهو يعيش أوضاعاً صعبة بسبب نقص الغذاء، فهو لا يملك المال لشراء الطعام، وفي السابق كان يرفض نقل خيمته إلى شاطئ البحر حتى يبقى في التجمعات القريبة من المؤسسات والهيئات الدولية التي توزع المساعدات، لكنه قرر نقلها بسبب مخاطر الوجود في وسط الزحام. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الظروف دفعتنا للاختيار بين الخطير والصعب، فاخترت الصعب، وهو الإقامة في خيمة على الشاطئ بعيداً عن التجمعات. أحاول توفير الأمان لأطفالي وإبعاد القلق عنهم، رغم اقتناعي بأننا نعيش في حرب إبادة يبحث خلالها الاحتلال عن أي مبرر لقتل أكبر عدد منا».

يضيف: «عندما نصبت الخيمة على شاطئ البحر شعرت بالسعادة، وهذه ربما المرة الأولى التي أشعر فيها بالسعادة منذ بداية العدوان. كل ما يهمني هو سلامة أطفالي الأربعة، وجميعهم مصابون بصدمات نفسية، وقد نجونا من عدة مجازر في مدينة رفح، ونزحنا بصعوبة، واستشهد العديد من أفراد العائلة، ونحن اليوم أمام الشاطئ نحاول إلهاء أنفسنا، ونمسك بالهواتف لنتابع الأخبار مترقبين الهدنة، ونأمل انتهاء الحرب قريباً».

تجنب مناطق التجمعات

يزداد وجود المهجرين من سكان قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة في المناطق القريبة من شاطئ البحر في ظل التهديدات الإسرائيلية المتواصلة، وتكرار المجازر التي تطاول مناطق التجمعات، مثل الأسواق، وطوابير توزيع المياه والمساعدات، فضلاً عن محاولات البعض الابتعاد عن الاكتظاظ، والهرب من روائح النفايات المتراكمة وأمراضها.

إيكولوجيا

حرب المياه

محمد احمد الفيلابي

ست سنوات والعالم أمام سؤال: ماذا تحقق من أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالمياه؟ إذ ما زال هناك أربعة مليارات شخص يعيشون في مناطق تعاني من ندرة المياه، و90% من دول العالم ترتبط بظواهر مناخية ذات تأثير على المياه، كما أن 30% من الوفيات ناتجة عن التلوّث، خاصة تلوّث مياه الشرب.

وجاء في تقرير نشرته منظمة اليونسكو، بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في عام 2024، أنه «كلما تفاقم الإجهاد المائي، تعاظمت مخاطر اشتعال النزاعات على الصعيدَين المحلي والإقليمي. إن أردنا الحفاظ على السلام، يجب علينا العمل بسرعة، ليس فقط لحماية الموارد المائية، بل أيضاً للدفع بعجلة التعاون الإقليمي والعالمي في هذا المضمار».

وتعتبر أفريقيا من المناطق الغنية بالموارد المائية، إلا أن أكثر من 500 مليون شخص في القارة يعانون من مشكلات تتعلّق بتوفير المياه، بما في ذلك مياه الشرب. وذكر تقرير اليونسكو أن «كلاً من مصر وبوتسوانا والغابون وموريشيوس وتونس تتمتع بأعلى نسبة وصول إلى المياه، في حين وصفت دول الصومال وتشاد والنيجر بأنها دول لديها أدنى مستوى وصول إلى المياه، وأن 3 من كل 10 أشخاص في القارة السمراء لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب».

تعتبر أفريقيا من القارة الأفريقية يجري فيها 17 نهراً كبيراً، من بينها نهر النيل، إلى جانب 160 بحيرة من ضمنها البحيرات العظمى التي تعد أغنى مناطق أفريقيا بالماء. رغم هذا تعد أفريقيا إحدى أكثر القارات هشاشةً أمام التغيرات المناخية، ولا يقتصر الأمر على ندرة المياه، وإنما تكمن الهشاشة في التفاوت من ناحية نسب هطول الأمطار.

أدركت استراتيجية المياه للبنك الأفريقي للتنمية (2021-2025) أن الاستثمارات المتعلقة بالمياه تساهم في التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز المرونة من خلال إدارة المخاطر المتزايدة للفيضانات والجفاف والإجهاد المائي وتدهور جودة المياه. وأوصى مرفق المياه الأفريقي، إبان انعقاد مؤتمر المناخ (كوب 28) في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، باتخاذ إجراءات للاستجابة لتغير المناخ مع التركيز على التكيف، وبناء القدرة على التكيف مع المناخ، خاصة في مجال استدامة موارد المياه، وفقاً لما تم اقتراحه من مناهج لأنظمة المياه التحويلية للتكيف مع المناخ وتعزيز الأمن المائي من أجل المرونة المناخية في أفريقيا.

فهل نشهد انفراجاً في الشأن، أم إن الحال سيظل كما هو لأن أفريقيا ليست قطعة ضمن العالم الأول؟ وهل تجد المطالبة بالعدالة المناخية آذناً صاغية؟ أم سيظل الإنسان الأفريقي يعاني في حروبه التي لا تتوقف، والتي انضمت إليها حرب المياه؟

السلطات اليونانية للسكان: أغلقوا الصنبور

درجات حرارة قياسية في اليونان (يكوفاس كوكوفيليس/ Getty)

تتزايد التحذيرات في اليونان بشأن الانخفاض المقلق في مخزون المياه بسبب الجفاف المستمر، وكذلك بفعل الفشل المزمن في إدارة الموارد الثمينة. على بعد 200 كيلومتر إلى الغرب من العاصمة أثينا، أظهرت بحيرة مورنوس الاصطناعية، خزان المياه الرئيسي في منطقة أتيكا التي تتبع لها العاصمة، انخفاضاً بنسبة 30% في مخزونها في بداية يوليو/تموز، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بحسب بيانات رسمية، وانخفضت جميع مخزونات المياه في أتيكا بنسبة 24% خلال الفترة ذاتها.

وصنفت السلطات المحلية المنطقة ضمن مستوى الإنذار الأصفر، ودعت السكان البالغ عددهم 3,7 ملايين نسمة، ما يوازي ثلث سكان اليونان، إلى مراقبة استهلاكهم من المياه. في أثينا، تُبث يومياً في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي نداءات لرفع مستوى الوعي بين السكان. ومن رسائل التنبيه الموجهة على سبيل المثال، «عندما لا تملأون حوض الاستحمام بالمياه، فإنكم توفرون ما يصل إلى 150 لتراً من الماء»، أو «أغلقوا الصنبور عندما تنظفون أسنانكم».

وينتقد أستاذ إدارة الموارد المائية في جامعة ثيساليا، نيكيتاس ميليوبولوس «فشل إدارة المياه في اليونان، إذ ثمة نقص في السدود» خصوصاً، و«هدر متكرر خلال ري الأراضي» من المزارعين.

وأعلنت هيئة الحماية المدنية «حالة طوارئ» في جزيرة ليروس شهراً واحداً في نهاية يونيو/حزيران الماضي. وأشارت بلدية الجزيرة إلى وجود أعطال في وحدة تحلية المياه بسبب «نقص الصيانة». وثمة جزر أخرى، بينها سيفنوس، وخيوس، وليفكادا، وكورفو، وكذلك السهول الكبرى في البر الرئيسي مهددة أيضاً بسبب نقص المياه. وأعلن رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس أثناء زيارة له إلى ليفكادا في بداية يوليو، إطلاق «أحد أكبر مشاريع إمدادات المياه في اليونان».

وتفاقم الجفاف هذا العام في الدولة المتوسطية المعتادة على موجات الحر خلال الصيف، إذ أعقب فصل الشتاء الأكثر اعتدالاً على الإطلاق ارتفاعٌ في درجات الحرارة في فصل الربيع، خصوصاً في يونيو الذي كان الأكثر دفئاً منذ عام 1960، بحسب بيانات رسمية. وعانت اليونان من موجة حرّ مبكرة، إذ بلغت الحرارة 44 درجة مئوية في أوائل يونيو، بينما ترتفع درجات الحرارة هذه الأيام إلى 42 درجة مئوية.

وتقول العالمة المتخصصة في الموارد المائية والباحثة في جامعة أثينا البرافيت فيلوني، إن الهيئة العامة للموارد المائية تستعد لإعادة العمل في بحيرة يليكي، وهي خزان إضافي قرب أثينا. وتضيف: «هذا الحل يستهلك الكثير من الطاقة لأنه يجب ضخ المياه. إنشاء هيئة مركزية أمر ضروري لتطوير مقاربة شاملة للموارد في جميع أنحاء البلاد».

(فرانس برس)

شكاوى من أزمات مياه الشرب في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

يشتكي سكان مناطق الجبل الغربي في ليبيا من شح في مياه الشرب بسبب تهالك منظومة النهر الصناعي، وتوقف المشاريع الجديدة منذ سنوات طويلة، أما سكان مناطق أخرى مثل طبرق (أقصى الشرق) وزوارة (غرب) فيُبدون استياءهم من تهالك محطات تحلية المياه التي يعتمدون عليها. وتحصل مدن الساحل الشمالي منذ عقود على مياه الشرب من منظومة النهر الصناعي الذي تنقل أنابيبه الضخمة المياه على امتداد مئات الكيلومترات من خزانات جوفية في أقصى الجنوب. وتعرضت منظومة النهر الصناعي خلال السنوات الماضية، سواء الأنابيب أو الآبار والخزانات الجوفية، لأعطال كثيرة أوقفت عملها لفترات متقطعة، ما حرم سكان مدن الشمال من مياه الشرب. ويحذر مسؤولو جهاز النهر الصناعي باستمرار السلطات من إهمال صيانة منظومة الأنابيب والخزانات. وخلال الأشهر الماضية نفذت حكومة الوحدة الوطنية العديد من المشاريع الخاصة بشبكات النهر الصناعي، وشملت إنشاء خزان لتجميع مياه النهر في منطقة الرياينة (غرب) بسعة 6 آلاف متر مكعب لمدّ أكثر من 30 ألفا من سكان المنطقة بمياه الشرب، كما أنجزت خطاً لنقل مياه النهر الصناعي من منطقة السائح إلى تاجوراء داخل العاصمة، وذلك بعد 13 عاماً من تجميد أعماله. في السياق، تواصل حكومة الوحدة الوطنية جهودها لربط منطقة جادو، إحدى أكبر مناطق الجبل الغربي التي تعاني من شح في مياه الشرب، بمنطقة النهر، قبل أن تنتقل لحل الأزمة ذاتها في مدينة تالوت المجاورة لجادو.

وتدرج تقارير دولية ليبيا بين 16 دولة في العالم يتوقع أن تواجه مشكلة الجفاف الحادّ خلال السنوات المقبلة، خاصة مع ارتفاع الفقر المائي بنسبة 88%. والجفاف الذي تواجه ليبيا مخاطره لا يتعلق بمناطق الشمال أو تلك الجبلية فقط، بل أيضاً المناطق الجنوبية حيث تعتمد منظومة النهر الصناعي على خزاناته الجوفية التي تواجه النضوب، بحسب ما ينقل أستاذ هندسة الموارد المائية أحمد خطاب عن أهالي الجنوب. ويؤكد خطاب، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أهمية بدء السلطات في البحث عن مصادر بديلة للمياه، منها إعادة بناء وتأهيل محطات التحلية المنتشرة على طول الساحل الشمالي، بدلاً من الانشغال في إعادة ترقيع وصيانة خطوط منظومة النهر الصناعي التي ستكون خارج الخدمة بسبب قدمها وتهالكها.

> يطالب خبراء بتأهيل محطات التحلية المنتشرة على طول الساحل الشمالي

ولا يزال جهاز النهر الصناعي يعلن عن زيارات تنفذها فرقه لمتابعة خطوط النقل ومعاينة الأعطال والعمل لصيانتها، وآخرها زيارات نفذتها فرق الجهاز خلال الأسبوعين الأخيرين لخط بنغازي المربوط بخزانات في أقصى الجنوب، ما يشير إلى استمرار مواجهة منظومة النهر مشكلات متزايدة. وفي خطوة تستهدف إيجاد حلول بديلة، أعلنت بلدية بنغازي (شرق) أخيراً تطبيق خطة المصادر الرديفة لتوفير 186 ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً للمدينة من خلال صيانة آبار كبرى على تخوم المدينة، وأكدت عزمها على تنفيذ المشروع خلال 18 شهراً، والعمل على حفر آبار جديدة في مواقع أخرى.

وتعاني بنغازي، ثاني أكبر مدن البلاد، من نقص حاد في إمدادات مياه منظومة النهر الصناعي، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لصيانتها. ويؤكد خطاب أن حلحلة أزمة بنغازي والعديد من المدن الأخرى تشمل بناء محطات تحلية لمياه البحر بقدرات عالية تستوعب التزايد السكاني في المستقبل. ويرى خطاب أن «هذه الاستراتيجيات ستكون غائبة لسنوات ما دام الانقسام الحكومي قائماً، فهذه المشاريع تحتاج إلى تمويل كبير لن يتوفر في ظل الصراعات القائمة. ويعني ذلك أن العطش سيكون قريباً، ولن تنفع معه حلول الترقيع».

ويتحدث خطاب عن بذل السلطات جهودا جيدة لإعادة تأهيل محطة التحلية بطبرق (أقصى الشرق)، لكن أزمة مياه الشرب القائمة منذ سنوات طويلة بالمدينة لم تنته رغم بدء تعبئة خزانات المدينة من المحطة بسبب عدم وجود شبكة توزيع حديثة، والتعهد باستيعاب الشبكة القديمة الزيادة السكانية». وساهمت منظمات دولية في تخفيف معاناة المواطنين من الأزمة، وآخرها انتهاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» من تركيب 20 منظومة لتعقيم مياه الشرب ووحدتين لمعالجة المياه في مدن بشرق ليبيا، وذلك بالتعاون مع شركات حكومية ليبية لمواجهة ارتفاع منسوب التلوّث في المياه الجوفية في المناطق التي ضربتها فيضانات عاصفة دانيال في سبتمبر/ أيلول 2023. وتقول «يونيسف» إن «هذه المنظومات ستوفر المياه النقية لأكثر من 90 ألف شخص بينهم 19 ألف طفل في هذه المناطق».

شح المياه مشكلة متفاقمة في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

أزمة المياه في غزة... حرب تعطيش

تسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل في تفاقم تعطيش الفلسطينيين، واكتظاظ الآلاف منهم يومياً أمام مراكز توزيع المياه

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تعاني الفلسطينية عبير أبو مراد لتوفير مياه الشرب، نتيجة حالة الشح التي تعاني منها مناطق المهجرين المكتظة في قطاع غزة، منذ إغلاق المعابر الذي فاقم من الأزمات التي فرضها الحصار المشدد المتواصل على القطاع منذ أكثر من 10 أشهر، هي غمر حرب الإبادة التي يتعرض لها نحو مليونين ونصف مليون فلسطيني.

تقول المهجرة أبو مراد لـ«العربي الجديد»، إن «الحصول على المياه النظيفة مهمة صعبة للغاية، ويتجمع الآلاف يومياً أمام نقاط التوزيع بالساعات لملء بعض غالونات المياه، سواء للشرب أو النظافة الشخصية، وغيرها من الاحتياجات الضرورية. بعد الوقوف طويلاً تحت أشعة الشمس الحارقة لا تكفي كميات المياه التي نحصل عليها، خصوصاً تلك الصالحة للشرب، ونقوم باستخدامها بشكل مقتصد للغاية، وانتظار اليوم التالي لإعادة الملء».

وتعرضت عشرات الآبار الجوفية للدمار بفعل القصف الإسرائيلي، إضافة إلى توقف الضخ من المئات، منها بسبب النقص الحاد في الوقود، كما اختلطت مياه بعضها بمياه الصرف الصحي، بفعل تكدس السكان في مناطق محدودة من القطاع. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة المياه في فلسطين، فإن كل مواطن في قطاع غزة يصل بالكاد إلى ما بين ثلاثة لترات و15 لتراً من المياه يومياً، في حين كان معدل استهلاك الفرد من المياه يقدر بنحو 85 لترا يومياً في عام 2022، وإن القطاع يعاني أزمة مياه حادة، إذ يقدر إجمالي حجم المياه المتوفرة حالياً بأقل من 20% من حجم المياه التي كانت متاحة قبل الحرب، وهذه الكميات تخضع لتوفر الوقود، كما تسببت الحرب في آثار كارثية على البنية التحتية للمياه.

يسرد الفلسطيني محمد أبو حمادة تفاصيل الصعوبات التي يواجهها خلال مهمة الحصول على المياه الصالحة للشرب، في ظل اكتظاظ المهجرين بمناطق وسط القطاع منذ بداية العملية العسكرية على رفح وخانيونس، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «الحصول على المياه صعب مثل الحصول على غاز الطهي، ويضطر السكان للتكدس يومياً أمام الشاحنات المحملة بالمياه لساعات، وهناك من يتمكّن من الحصول على مياه، والبعض يفشلون، إذ تنفد المياه، وعندها عليهم تدبر أمورهم بطرق أخرى».

> يحصل كلّ مواطن في قطاع غزة على ما بين 3 و15 لترا من المياه يوميا

ويشير أبو حمادة إلى أن «ما يجري لا يقل خطورة عن انقطاع المساعدات الغذائية، وهو ينعكس بالسلب على جميع الفلسطينيين، ويجعل حياتهم معرضة للخطر، فلا أحد يستطيع العيش من غير ماء وطعام». بدوره، يقول مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل، منذر شبلاق، إن «الحديث عن الواقع المائي في غزة مرتبط بما جرى من تحسين خلال العقدين الماضيين، وقد تحسن الواقع المائي قبل الحرب إلى نحو كفاية 40% من السكان». ويضيف لـ«العربي الجديد» أن «الفترة التي سبقت الحرب شهدت تحسناً في جودة المياه أيضاً، إذ نفذت مشاريع بكلفة نحو نصف مليار دولار أميركي، لتحسين جودة المياه في أنحاء القطاع، لكن منذ بداية الحرب، شهدنا خروج الكثير من محطات تحلية ومعالجة المياه، والكثير من الآبار عن الخدمة نتيجة لقطع التيار الكهربائي». يتابع شبلاق: «وفق التقديرات الأولية فإنّ 70% من المرافق المائية في قطاع غزة تعرّضت لأحد أشكال التدمير، سواء الكلي أو الجزئي، علاوة على عدم توفر السولار لتشغيل غالبية المرافق، ما يؤثر بالسلب في توزيع المياه. المطلوب لتشغيل المرافق يتجاوز 40 ألف لتر من الوقود يومياً، لكن الاحتلال سمح في الفترة الأخيرة، وبعد ضغوط دولية، بإدخال أقل من 20 ألف لتر، وهي كميات غير كافية لتشغيل مرافق ضخ وتوزيع المياه. من السابق لأوانه الحديث عن تقديرات أولية لحجم الخسائر في قطاع المياه، لكن تقديراتنا تشير إلى أن ما بين 50 إلى 70% من المرافق أصبحت خارج الخدمة في ظل استمرار الحرب».

ويوضح: «معظم الآبار التي لا تزال تعمل هي تلك الموجودة في المناطق الوسطى وصولاً إلى جنوب مدينة خانيونس، وغالبية هذه الآبار ذات ملوحة شديدة، فتمر بمحطات التحلية قبل نقلها بالصهاريج، وإجمالي الآبار التي تعمل حالياً لا يتجاوز 20% من تلك التي كانت تعمل قبل الحرب، وفي قطاع غزة نحو 285 بئراً، وأقل من نصفها يعمل في الوقت الراهن. حاجة الفرد اليومية حسب المعطيات الصحية لا ينبغي أن تقل عن 100 لتر، وحين تقل هذه الكمية يعد ذلك مخالفاً للمعايير الدولية، لكننا في ظل الحرب لا يمكننا توفير حتى ربع هذا الحجم من المياه، والنسبة أقل من ذلك كثيراً في بعض مناطق المهجرين».

أطفال في طوابير المياه بمدينة خانيونس (يشار طالب/ فرانس برس)